

أثر استخدام النسب المالية في تقييم أداء الشركات دراسة تطبيقية

الدكتور يوسف العبد الله الأحمد

أستاذ مساعد في قسم المحاسبة

كلية الإقتصاد - جامعة حلب

ملخص البحث:

هدف هذا البحث إلى تحليل أثر استخدام النسب المالية في تقييم أداء الشركات، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.

توصلت الدراسة التطبيقية التي تم إجرائها على إحدى شركات صناعة الغزل والنسيج إلى أن النسب المالية تساعد في تقييم الأداء المالي والتشغيلي للشركة، حيث تبين من خلال النسب المالية ما يأتي:

- بينت نسب السيولة والتداول أن الشركة تتميز بهامش أمان قوي من خلال قدرتها على تغطية قيمة المطلوبات المتداولة من موجوداتها المتداولة، وبدون وجود أي نوع من المخاطرة.
 - تبين من دراسة نسب النشاط أن الشركة لم تستطع استغلال موجوداتها بالشكل الأمثل في تحسين نشاطها التشغيلي.
 - تبين من دراسة نسب الربحية في الشركة أنها تعاني من انخفاض في ربحيتها مقارنة مع تكلفة التشغيل لديها والسبب في ذلك يعود لارتفاع حدة المنافسة وعدم القدرة على رفع أسعار مبيعاتها من جهة، إضافة إلى انخفاض كمية مبيعاتها خلال الأعوام، وارتفاع التكاليف الثابتة لديها من جهة أخرى.
 - تعتمد الشركة على المصادر الخارجية في تمويلها.
- الكلمات المفتاحية: النسب المالية، القوائم المالية، تقييم الأداء.

مقدمة البحث:

تعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي التي تمكن الشركات من تحديد نقاط القوة والضعف في بيئتها الداخلية، وتقييم قراراتها التمويلية والاستثمارية، كما يمكن أن تستخدم كأحد الأسس المهمة في تحديد خياراتها الاستراتيجية.

ازدادت أهمية التحليل المالي في العقود الأخيرة نتيجة عوامل مشتركة عديدة منها ارتفاع حدة المنافسة بين الشركات، وارتفاع الدور الذي تلعبه الأسواق المالية والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات واستخداماتها المختلفة، مما زاد من أهمية استخدام الأدوات التحليلية والمؤشرات المالية المناسبة لمواكبة اتساع حجم وسرعة انجاز العمليات الاقتصادية المختلفة.

مشكلة البحث:

إن البيانات التي توفرها القوائم المالية لا يمكن استخدامها لأغراض التخطيط وتقييم كفاءة الأداء دون استخدام إحدى وسائل التحليل المالي التي تساعد في المقارنة بين القوائم المالية وكشف نقاط القوة والضعف وتقييم الأداء الحالي للشركات.

وعليه تكمن مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

هل يساعد استخدام النسب المالية في تقييم أداء الشركات وتحديد نقاط القوة والضعف للشركات.

أهمية البحث: تقسم أهمية البحث إلى:

الأهمية العلمية: يأتي هذا البحث استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت أهمية استخدام أدوات التحليل المالي والنسب المالية في تقييم الأداء للشركات الصناعية، إضافة إلى تحديد نقاط القوة والضعف في أداء الشركات.

الأهمية العملية: تكمن في إبراز دور النسب المالية في تقييم الأداء بالتطبيق على إحدى الشركات الصناعية السورية (شركة مساهمة مغلقة تتبع للقطاع الخاص) يختص مجال عملها بصناعة الغزل والنسيج بحلب.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

تحليل أثر استخدام النسب المالية في تقييم أداء الشركات، وتحديد نقاط القوة والضعف للشركات.

فرضيات البحث:

تتمثل بوجود فرضية رئيسة وهي:

يوجد أثر لاستخدام النسب المالية في تقييم أداء الشركات.

متغيرات البحث:

يتضمن البحث متغيرين:

❖ متغير مستقل يتمثل بالنسب المالية.

❖ متغير تابع يتمثل بالأداء المالي للشركات.

حدود البحث:

تقسم حدود البحث إلى:

❖ حدود مكانية: إجراء دراسة تطبيقية للنسب المالية على إحدى الشركات الصناعية.

❖ حدود عملية: إجراء الدراسة التطبيقية على الأداء التشغيلي والمالي لإحدى الشركات الصناعية (شركة مساهمة مغلقة تتبع للقطاع الخاص)، من خلال دراسة سلسلة مكونة من أربع سنوات متتالية وهي 2012-2015.

الدراسات السابقة:

دراسة (مالك، 2007): بعنوان " دور التحليل المالي في تقييم أداء المنشآت "

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعلومات والمؤشرات والنسب التي تساعد في فهم وقراءة القوائم المالية، وتأكيد فاعلية القوائم المالية كمصدر للتحليل المالي، بالإضافة إلى توضيح دور التحليل المالي في تقييم أداء المنشآت العاملة في السودان.

توصلت الدراسة الميدانية إلى عدة نتائج أهمها:

❖ التحليل المالي يحسن نوعية المعلومات، ويقلل عنصر المخاطرة للمستثمرين.

❖ تحليل القوائم المالية يعمل على تقويم ومقارنة أداء الشركة الواحدة لعدة سنوات، بالإضافة إلى تقويم ومقارنة أداء عدة منشآت مماثلة خلال سنة مالية واحدة.

دراسة (إبراهيم ونايل، 2010): بعنوان "أهمية تقييم الأداء باستعمال التحليل المالي" هدفت الدراسة إلى دراسة القوائم المالية لشركة مصفاة الزاوية، والتوصل إلى النتائج التي يمكن من خلالها تقييم أداء الشركة، من خلال استعمال النسب المالية والمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة من خلال نسب السيولة والربحية والنشاط. توصلت الدراسة التطبيقية التي تم إجرائها في شركة مصفاة الزاوية من خلال تطبيق النسب المالية إلى النتائج الآتية:

- ❖ انخفاض في ربحية الشركة نتيجة ارتفاع تكاليف التشغيل.
- ❖ الشركة تعاني من ضعف في الأداء والذي تبينه نتيجة النشاط التشغيلي المنخفضة.
- ❖ انخفضت نسب الربحية للشركة.
- ❖ يتبين من دراسة نسب رأس المال العامل والمخزون والمديونية والنقدية أن الشركة تعاني من ضعف في استثمار موجوداتها المتداولة والثابتة.

دراسة 1. (Borhan, et al, 2014): بعنوان: "أثر النسب المالية على الأداء المالي لشركة صناعات كيميائية- دراسة حالة لصناعات LyondellBasell .

هدفت الدراسة إلى التركيز على أثر النسب المالية على الأداء المالي لإحدى الشركات الكيميائية، وذلك من خلال دراسة أثر بعض النسب المختارة على الأداء المالي وهي نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة، ونسبة المديونية إلى الأصول، ونسبة المديونية إلى حقوق الملكية، ونسبة الربح التشغيلي إلى المبيعات، ونسبة الربح الصافي إلى المبيعات، تم تطبيق هذه النسب على إحدى الشركات التي واجهت صعوبات مالية خاصة بعد اندماجها وما تلى ذلك من صعوبات مالية أخرى نتجت عن الأزمة المالية العالمية، لكن خلال الأعوام اللاحقة حققت الشركة أداء مالي عالي مما جعلها أكبر ثالث شركة عالمية في قطاع الصناعات الكيميائية وذلك من خلال حجم الإيرادات.

توصلت الدراسة إلى أن كل من نسب التداول والسيولة السريعة والمديونية إلى الأصول والربح الصافي إلى المبيعات ترتبط بشكل طردي بالأداء المالي، بينما نسب

المديونية إلى حقوق الملكية والربح التشغيلي إلى المبيعات ترتبط بشكل عكسي بالأداء المالي، ومن بين النسب الستة السابقة أظهرت الدراسة أن نسب التداول والسيولة السريعة والربح الصافي إلى المبيعات كان لها الأثر الأكبر على الأداء المالي للشركة.

دراسة (Vedd, 2015): بعنوان "أثر النسب المالية وحجم الشركات والتدفقات النقدية على سعر السهم، دراسة على عينة من شركات القطاع الصناعي في أمريكا اللاتينية"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر النسب المالية والتدفقات النقدية التشغيلية على سعر السهم للشركات المتداولة في سوق البورصات في أمريكا اللاتينية.

توصلت الدراسة إلى التأثير الكبير لنسب معدل دوران الموجودات على أسعار الأسهم لكل من شركات البرازيل والمكسيك وتشيلي إضافة أن نسب المديونية كان لها تأثير كبير على أسعار أسهم الشركات الكولومبية.

دراسة (Das, 2017): بعنوان: "قياس الأداء المالي من خلال النسب المتعلقة بالتدفق النقدي - دراسة تطبيقية"

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية النسب المالية المتعلقة بالتدفق النقدي على تقييم الأداء المالي للشركات، حيث بينت الدراسة أن هذه النسب تستخدم حالياً من قبل المحللين بشكل أكبر من بقية النسب، تم خلال الدراسة تطبيق هذه النسب على أحد الشركات الصناعية وهي شركة CMC.

توصلت الدراسة إلى أن الحفاظ على نتائج جيدة لنسب التدفق النقدي تتم على حساب الانخفاض في نسب الربحية، كما أن للنسب المالية المتعلقة بالنقدية أثر في تقييم الأداء المالي للشركات، وأن هذا الأثر يفوق بأهميته للأثر الناتج عن النسب التقليدية حيث أنها تساعد في تقييم كفاءة إدارة موارد الشركة.

دراسة (Mubashir, Tariq, 2017): بعنوان: "التطبيق للنسب المالية كمؤشر رئيسي للأداء والفضل المالي للشركة"

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام النسب المالية من قبل المحللين الماليين والمستثمرين في قياس الأداء المالي للشركات والتنبؤ بالفضل المالي، كما ركزت هذه

الدراسة على أثر بعض العوامل الخارجة على سيطرة الشركة ومنها الأوضاع المالية للبلدان التي تزاول فيها هذه الشركات نشاطها على هذه النسب التي تستخدم في تقييم الأداء المالي، وبالتالي يتوجب على المحللين الماليين الذين يعتمدون على النسب المالية في بناء تحليلاتهم أو المستثمرين الذين يعتمدون عليها في بناء قراراتهم الاستثمارية مراعاة البيئة المحيطة والظروف الخاصة بالشركة قبل استخدام هذه النسب، كما ركزت هذه الدراسة أيضاً على أهمية نسب الربحية والسيولة بشكل خاص في قياس الأداء المالي حيث اعتبرت الدراسة هذه النسب المؤشر الرئيسي في قياس الأداء والتنبؤ بالفشل المالي.

توصلت الدراسة إلى أن ليس من الحكمة الاعتماد بالكامل على التحليل باستخدام النسب المالية لقياس الأداء المالي للشركات لأن هذه النسب تتأثر بالتقلبات الموسمية للأنشطة التجارية وأساليب تقييم الأصول والأوضاع المالية للبلدان التي تمارس فيها الشركات لنشاطها. كما أن النسب المالية الرئيسية لتقييم أداء الشركة هي نسب الربحية ونسب السيولة. ويمكن للبنوك أيضاً استخدام هذه النسب كأداة لا غنى عنها لصنع القرار.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة أهمية استخدام أدوات التحليل المالي والنسب المالية في تقييم الأداء العام للشركات الصناعية والمدرجة في الأسواق المالية، إضافة إلى تقييم جوانب القوة والضعف في الشركات.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة تطبيق الدراسة على إحدى الشركات الصناعية السورية (شركة مساهمة مغلقة تتبع للقطاع الخاص) يختص مجال عملها بصناعة الغزل والنسيج بحلب.

منهج البحث:

اعتمد البحث على أسلوبين:

- 1- أسلوب وصفي فيما يخص الجانب النظري: اعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع واهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، والاطلاع على ما كتب في الدوريات والمراجع العلمية المختصة حول النسب المالية وأثرها في تقييم الأداء.
- 2- أسلوب دراسة الحالة فيما يخص الجانب التطبيقي: من خلال اسقاط الدراسة على إحدى الشركات الصناعية (شركة مساهمة مغفلة تتبع للقطاع الخاص)، حيث تم تحليل أهم القوائم المالية للشركة محل الدراسة باستخدام النسب المالية، والمتمثلة بقائمة التشغيل وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي ودراسة النتائج المالية للشركة خلال الأعوام 2012-2013-2014-2015 والمقارنة بينها.

الجانب النظري:

يعرف تقييم الأداء المالي بأنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للشركة (الموجودات، الالتزامات، حقوق الملكية/ النشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى قوة المركز المالي للشركة (أحمد والكسار 2009).

ومن الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي استخدام النسب المالية التي تهدف النسب المالية إلى تقديم مجموعة من المؤشرات تستند إليها إدارة الشركة في تقييم أداء هذه الشركة، وكشف انحرافاتهما، والتنبؤ بالمستقبل، وبالتالي مساندة الإدارة في ممارسة وظائفها المختلفة. وتقسم النسب المالية إلى أربعة أنواع رئيسة هي:

1. نسب السيولة

2. نسب الربحية

3. نسب النشاط

4. نسب الرفع المالي

1- نسب السيولة: (Liquidity Ratio)

تقيس نسب السيولة مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام موجوداتها النقدية والموجودات المتداولة، وتقسم هذه النسب إلى (أحمد والكسار 2009):

(1) نسبة التداول (Current Ratio)

نسبة التداول = الموجودات المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة

تعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الموجودات المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت نسبة تغطية الموجودات المتداولة للخصوم المتداولة دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئة دون الحاجة لتسييل أي موجودات ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد.

(2) نسبة السداد السريع (Quick Ratio)

نسبة النقدية = (الموجودات المتداولة - المخزون) ÷ الالتزامات المتداولة

توضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال أيام معدودة، ويتم تجنب بند المخزون نظراً لكونه من أقل عناصر الموجودات المتداولة سيولة وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر.

(3) نسبة النقدية (Cash Ratio)

نسبة النقدية = النقدية والموجودات شبه النقدية ÷ الالتزامات المتداولة

توضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وهي تعطي مؤشراً للإدارة أنه خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الالتزامات قصيرة الأجل.

2- نسب الربحية (Profitability Ratios)

هي النسب التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح، وتقسم هذه النسب إلى (HOSSAN, 2010):

1. هامش مجمل الربح (Gross Profit Margin)

هامش مجمل الربح = مجمل الربح ÷ صافي المبيعات

توضح هذه النسبة العلاقة بين صافي إيرادات المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة.

2. معدل العائد على المبيعات (هامش صافي الربح) (Net Profit Margin)

هامش صافي الربح = صافي الربح ÷ صافي المبيعات

تقيس هذه النسبة صافي الربح المحقق من المبيعات، وهي تشير إلى نسبة ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصروفات الأخرى. وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً.

3. معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity)

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح ÷ حقوق الملكية

تعبر نسبة العائد التي يحققها الملاك عن استثمار أموالهم بالشركة، وهي تعد من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث تساعد الملاك في الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى.

4. معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment)

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح ÷ إجمالي الاستثمار

تعبر النسبة عن مدى كفاءة الشركة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال

5. معدل العائد على إجمالي الموجودات (Return on Total Assets)

معدل العائد على إجمالي الموجودات = صافي الربح ÷ إجمالي الموجودات

تعبر هذه النسبة عن قدرة الشركة على استخدام موجوداتها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة الشركة في استغلال موجوداتها

3- نسب النشاط: (Activity Ratios)

هي النسب التي تقيس مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها، وتقسم هذه النسب إلى (أحمد والكسار 2009):

1. معدل دوران الموجودات الثابتة (Fixed Asset Turnover)

معدل دوران الموجودات الثابتة = المبيعات ÷ الموجودات الثابتة

توضح هذه النسبة مدى مقدرة الشركة على تحقيق الاستفادة المثلى من الموجودات الثابتة لديها في تحقيق أرباح للشركة.

2. معدل دوران المخزون (Inventory Turnover)

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات ÷ متوسط المخزون

تشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى الشركة وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح الشركة.

3. معدل دوران إجمالي الموجودات (Total Assets Turnover)

معدل دوران إجمالي الموجودات = المبيعات ÷ متوسط إجمالي الموجودات
توضح هذه النسبة مدى نشاط الموجودات ومقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي موجودات الشركة.

4. معدل دوران المدينين (Accounts Receivable Turnover)

معدل دوران المدينين = المبيعات الآجلة ÷ متوسط حسابات المدينين
توضح هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في الشركة وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح الشركة.

5. معدل دوران الدائنين (Payables Turnover)

معدل دوران الدائنين = المشتريات الآجلة ÷ متوسط حسابات الدائنين
يجب أن يكون هذا المعدل قريباً من معدل دوران المدينين، ويكون في صالح الشركة زيادة معدل دوران المدينين عن الدائنين.

6. متوسط فترة التحصيل (Average Collection Period)

متوسط فترة التحصيل = إجمالي حسابات المدينين ÷ متوسط المبيعات اليومية (صافي المبيعات السنوية ÷ 360)

هي الفترة التي يستغرقها تحصيل ديون المدينين وطول هذه الفترة مؤشر غير جيد حيث قد يدل على ضعف إدارة التحصيل لدى الشركة.

7. متوسط فترة السداد (Average Payment Period)

متوسط فترة السداد = إجمالي حسابات الدائنين ÷ متوسط المشتريات اليومية (صافي المشتريات السنوية ÷ 360)

هي الفترة التي يستغرقها سداد ديون الموردين، وتعتبر ديون الموردين من مصادر التمويل قصيرة الأجل بالنسبة للشركة وطول هذه المدة في مصلحة الشركة.

8. فترة التخزين (Storage Period)

$$\text{فترة التخزين} = 360 \div \text{معدل دوران المخزون}$$

توضح هذه النسبة الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه.

4- نسب الرفع المالي: (Financial Leverage Ratios)

تعرف الرافعة المالية بأنها الاستخدام المحتمل للتكاليف المالية الثابتة من أجل تعظيم تأثير التغيرات التي تحصل في الأرباح التشغيلية (الراوي وحמיד، 2012)، وتقاس نسب الرفع المالي مدى اعتماد الشركة في التمويل على مصادر خارجية.

1. إجمالي الالتزامات إلى الموجودات (Total Debts to Assets)

إجمالي الالتزامات إلى الموجودات = إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي الموجودات
توضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي الموجودات وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقرضين.

2. الالتزامات إلى حقوق الملكية (Debt to Equity)

إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية = إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي حقوق الملكية
توضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي حقوق الملكية.

3. معدل تغطية الفوائد (Interest Coverage Ratio)

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب ÷ مصروف الفوائد
توضح هذه النسبة القدرة على تغطية فوائد القروض والسندات باستخدام صافي ربح التشغيل وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل بالنسبة للشركة.

4. القروض طويلة الأجل إلى رأس المال العامل (Long-term Debt to Net**Working Capital)**

القروض طويلة الأجل إلى رأس المال العامل = القروض طويلة الأجل ÷ رأس المال العامل
توضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية القروض طويلة الأجل باستخدام رأس المال العامل.

الجانب العملي:

1- لمحة عن الشركة محل التطبيق:

شركة صناعية مساهمة مغلقة تتبع للقطاع الخاص، يختص مجال عملها بصناعة الغزل والنسيج بطلب، وتقديم كل الخدمات المتعلقة بها. ويبلغ رأس مالها بمقدار 276,000,000 ل.س.

تتبع الشركة نظام الطلبيات حسب المواصفات المحددة لكل عميل، وتنتج الشركة المنتجات المختلفة حسب المواصفات المحددة لكل عميل.

ولدراسة الواقع المالي والتكاليفي للشركة تتم دراسة النتائج المالية للشركة خلال الأعوام 2012-2013-2014-2015 والمقارنة بينها، وذلك من خلال إعداد كل من قائمة التشغيل وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي. حيث تم توزيع التكاليف حسب ارتباطها بالعملية الإنتاجية إلى تكاليف مباشرة، وتكاليف غير مباشرة، وتكاليف متغيرة وتكاليف ثابتة، فتم إعداد قائمة التشغيل والتي تتضمن التكاليف المتغيرة كما يأتي، حيث الأرقام بالليرات السورية:

الجدول رقم (01)

قائمة التشغيل للنشاط الصناعي خلال الأعوام				
2015	2014	2013	2012	البيان
173,479,746	299,938,519	335,767,400	159,574,225	تكلفة المواد الخام المستخدمة بالإنتاج
9,637,614	12,989,743	34,467,475	20,714,696	رواتب وأجور وتعويضات
37,645,039	66,463,092	56,602,429	25,062,459	المصاريف الصناعية
18,497,777	24,663,703	24,663,703	12,320,453	الاستهلاكات
239,260,175	404,055,057	451,501,007	217,671,833	تكلفة الإنتاج التام خلال العام
10,040,200	31,172,281	4,500,000	3,247,218	(+) مخزون إنتاج تام أول المدة
7,128,681	10,040,200	31,172,281	4,500,000	(-) مخزون إنتاج تام آخر المدة
242,171,694	425,187,138	424,828,726	216,419,051	تكلفة الإنتاج المباع خلال العام

تبين قائمة التشغيل الصناعية للشركة مختلف التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي تخص العملية التشغيلية في الشركة من مواد وأجور مباشرة ومصاريف صناعية غير مباشرة، كما يأتي:

1. التكاليف المباشرة وتحوي:

❖ المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج والتي يتم حسابها من خلال المعادلة التالية:

مواد أولية أول المدة+ المواد الأولية المشتراة خلال الفترة- مواد أولية آخر المدة

تمثل تكلفة المواد الأولية قيمة المواد المستخدمة في العملية الإنتاجية ويتبين من خلال تطور تكلفة المواد الأولية خلال الأعوام الأربعة ارتفاع تكلفة المواد الأولية بين عامي 2012-2013 لتعود بالانخفاض عامي 2014-2015 لتشكل أعلى تكلفة في عام 2013 مما يتطلب البحث عن أسباب ارتفاع تكلفة المواد الأولية خلال عام 2013 والتي ترجع إلى أثر الأزمة وفرض قيود على استيراد المواد الأولية.

❖ الأجور والتعويضات المباشرة والتي تمثل بالأجور الممنوحة للعاملين الإنتاجيين خلال الأعوام الأربعة، ويتبين انخفاض تكلفة الرواتب والأجور خلال عامي 2014-2015 والذي يعود لانخفاض عدد العمال الإنتاجيين خلال العامين.

2. المصاريف الصناعية غير المباشرة المتغيرة: تمثل مختلف المصاريف الصناعية من وقود وكهرباء والمياه الصناعية واصلاح الآلات والمعدات، والتي ترتبط بالعملية التشغيلية، ويلاحظ ارتفاع تكلفة المصاريف خلال عام 2013-2014 والذي يعود لارتفاع تكلفة وقود محركات التشغيل وخاصة مادة المازوت لمولدات الطاقة الكهربائية، والناجم عن انخفاض ساعات تشغيل الكهرباء النظامية خلال العامين.

3. الاستهلاكات الصناعية الثابتة:

تمثل استهلاك الآلات والإنتاجية والعدد والأدوات الإنتاجية.

يتبين من قائمة التشغيل ارتفاع تكلفة التشغيل خلال الأعوام بشكل تدريجي لتصل لأعلى تكلفة خلال عام 2014 مقارنة مع بقية الأعوام وتعود بالانخفاض خلال عام 2015.

ولبيان أثر تكلفة الإنتاج التام والمباع على ربحية الشركة، يتم إعداد قائمة الدخل للأعوام الأربعة، كما يأتي، حيث الأرقام بالليرات السورية:

الجدول رقم (02)

قائمة الدخل				
2015	2014	2013	2012	البيان
373,409,820	677,116,059	625,805,000	332,948,461	صافي قيمة المبيعات
242,171,694	425,187,138	424,828,726	216,419,051	تكلفة الإنتاج المباع خلال العام
872,393	1,249,530	1,384,105	2,312,579	مصاريف البيع والتوزيع
130,365,733	250,679,390	199,592,169	114,216,831	مجمل الربح
1,785,743	5,211,428	6,727,202	3,835,880	مصاريف خدمية
12,903,422	18,944,567	22,173,337	9,310,436	مصاريف إدارية
115,676,568	226,523,396	170,691,630	101,070,516	صافي الربح

تبين قائمة الدخل ربحية الشركة من نشاطها التشغيلي خلال الأعوام 2012، 2015،

حيث تبين القائمة ما يأتي:

1. تطور مبيعات الشركة خلال الأعوام، لتصل لأعلى قيمة لها خلال عام 2014، ولتعود بالانخفاض خلال عام 2015. مما يبين سبب ارتفاع تكلفة الإنتاج التام والمباع خلال عام 2014 مقارنة مع بقية الأعوام، والناجم عن ارتفاع كمية المبيعات خلال عام 2014 مقارنة مع بقية الأعوام.

2. تطور ربحية الشركة بشكل تدريجي خلال الأعوام لتصل لأعلى ربح خلال عام 2014 ولتعود بالانخفاض عام 2015.

3. تمثل التكاليف الخدمية التكاليف التي تخص النشاط العام للشركة من رسوم قانونية وأجور حوالات وغيرها، والتي تساهم في تسهيل النشاط التشغيلي للشركة بشكل عام.

4. التكاليف الإدارية وتشمل التكاليف الخاصة بالإدارة من رواتب وأجور ومصروفات إدارية مختلفة، وعند المقارنة بين قيمة التكاليف الإدارية يلاحظ ارتفاعها خلال عامي 2013-2014 لتعود بالانخفاض في عام 2015، والسبب في ذلك يعود لانخفاض عدد العاملين خلال عام 2015 مقارنة مع عامي 2013-2014 من جهة، وللزيادات والتعويضات الممنوحة للعاملين منذ بداية عام 2013 من جهة أخرى.

5. عند المقارنة بين تكلفة المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج خلال عام 2013 يلاحظ ارتفاع تكلفة المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج مقارنة مع عام 2014 على عكس

قيمة المبيعات والتي بلغت أعلى قيمة خلال عام 2014، مما يتطلب دراسة الواقع الإنتاجي للشركة خلال عامي 2013-2014 والبحث عن أسباب ارتفاع تكلفة المواد الأولية وانخفاض قيمة المبيعات.

ودراسة تطور كل مصروف وأسباب ارتفاعه، يتم تقييم الواقع المالي والتكاليفي للشركة، ودراسة تطور ربحية الشركة، وذلك من خلال تطبيق النسب المالية المختلفة.

2- تطبيق النسب المالية لتقييم أداء الشركة:

تتم دراسة النسب المالية المختلفة كنسب السيولة والربحية ونسب النشاط... وغيرها من النسب، من أجل دراسة تطور ربحية وإنتاجية الشركة وتقييم الواقع المالي لها، وما هي القرارات المستقبلية التي يجب اتخاذها بناء على تحليل نتائج هذه النسب. بداية يتم إعداد قائمة المركز المالي للشركة خلال الأعوام المختلفة كما يأتي، حيث الأرقام بالليرات السورية:

الجدول رقم (03)

قائمة المركز المالي للأعوام المختلفة				
2015	2014	2013	2012	البيان
441,699,641.73	450,791,236.08	462,684,988.26	474,807,114.36	صافي الموجودات طويلة الأجل
504,450,013.47	504,450,013.47	504,221,639.55	504,221,639.55	الموجودات الثابتة الملموسة
62,750,371.75	53,658,777.39	41,536,651.29	29,414,525.20	(-) مجمعات الاستهلاك
213,819,234.19	250,220,486.97	212,076,629.36	108,180,158.19	المخزون (آخر المدة)
56,461,455.08	144,032,755.81	95,409,934.35	41,162,712.42	المدينون
8,471,632.42	8,884,079.63	16,809,794.47	8,445,677.85	حسابات مدينة مختلفة
6,987,687.80	12,945,353.03	15,756,028.57	601,418.88	الصندوق
68,597,436.49	26,227,560.97	1241556.10	9,936,103.20	المصارف
720,451,963.42	853,928,558.49	786,981,346.44	632,595,662.81	مجموع

				الموجودات
571,493,052.51	586,552,853.63	586,227,719.05	508,247,698.29	حقوق الملكية
276,000,000.00	276,000,000.00	276,000,000.00	276,000,000.00	رأس المال
10,741,583.38	10,741,583.38	10,741,583.38	10,741,583.38	الاحتياطيات
284,751,469.13	299,811,270.25	299,486,135.67	221,506,114.91	قروض طويلة الاجل
115,676,568.03	226,523,395.93	170,691,630.28	101,070,515.66	صافي الربح
30,186,342.88	31,455,344.35	25,235,947.16	18,665,026.34	الدائنون
3,096,000.00	9,396,964.58	4,826,049.96	4,612,422.52	حسابات دائنة مختلفة
720,451,963.42	853,928,558.49	786,981,346.44	632,595,662.81	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

تبين قائمة المركز المالي مجموع موجودات الشركة خلال الأعوام المختلفة، ومجموع الالتزامات وحقوق الملكية ورأس مال الشركة، حيث يتم الاستفادة من المعلومات المستخرجة من قائمة المركز المالي في دراسة وتقييم واقع الشركة الإنتاجي وربحيته، من خلال دراسة النسب المالية الآتية:

1- دراسة نسب السيولة:

يتم دراسة نسب السيولة من أجل بيان مدى قدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل، والجدول التالي يبين نسب السيولة المختلفة كما يأتي:

الجدول رقم (04)					نسب السيولة المختلفة للأعوام	
2015	2014	2013	2012	النسبة	البيان	
8.38	9.87	10.79	6.78	الموجودات المتداولة/ المطالب المتداولة	نسبة التداول	
1.95	3.74	3.73	2.13	(الموجودات المتداولة - المخزون)/ المطالب المتداولة	نسبة التداول السريعة	
2.27	0.96	0.57	0.45	الموجودات النقدية وشبه النقدية/ المطالب المتداولة	نسبة الجاهزية النقدية	

يبين الجدول السابق نسب السيولة المختلفة للأعوام الأربعة كما يأتي:

A- **نسبة التداول:** يتم حسابها من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطالبين المتداولة، حيث يلاحظ تفاوت هذه النسبة بشكل تدريجي بين الأعوام لتصل خلال عام 2013 لأعلى نسبة، وتبين هذه النسبة مدى قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطالبين المتداولة، حيث يلاحظ خلال عام 2012 بلغت هذه النسبة مقدار 6.78 أي قيمة الموجودات المتداولة تعادل 678% من قيمة المطالبين المتداولة. بينما في عام 2013 بلغت النسبة 10.79 أي قيمة الموجودات المتداولة تعادل 1079% من قيمة المطالبين المتداولة. وهكذا في عامي 2014 و2015.

يتبين من نسبة التداول أن الشركة لديها هامش أمان مرتفع متمثل بالقدرة على سداد التزاماتها ومطالبها قصيرة الأجل بسهولة من خلال موجوداتها المتداولة.

B- **نسبة التداول السريعة:** تمثل هذه النسبة أيضاً مدى قدرة الشركة في سداد التزاماتها ومطالبها، من موجوداتها القابلة للتحويل للنقد بسهولة، ويلاحظ أن هذه النسبة بلغت خلال عام 2012 بمقدار 2.13 أي الشركة استطاعت تغطية جميع التزاماتها عن طريق موجوداتها سهلة التحويل للنقد والمتمثلة بالنقدية والمدينين، بينما خلال عام 2013 بلغت هذه النسبة 3.75 كما يتبين أن الشركة خلال عامي 2014-2015 استطاعت تغطية كامل التزاماتها من موجوداتها سهلة التحويل للنقد.

C- **نسبة الجاهزية النقدية:** تمثل مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها من موجوداتها النقدية المتمثلة بالصندوق النقدية والمصارف، ويلاحظ أن هذه النسبة تراوحت بين 45-96% خلال الأعوام 2012-2013-2014 بينما في عام 2015 بلغت هذه النسبة 2.27 أي 227% مما يدل أن الشركة استطاعت سداد كامل التزاماتها من موجوداتها النقدية فقط.

بشكل عام يتبين من دراسة نسب السيولة أن الشركة تتميز بهامش أمان قوي، يتمثل بارتفاع قيمة موجوداتها المتداولة مقارنة مع مطالبها، مما يدل أن سياسة الشركة المتبعة تتمثل بعدم الاعتماد على مصادر التمويل قصير الأجل بالنسبة لالتزاماتها، إضافة لانخفاض نسبة الدائنين والناجح على سياسة الشراء النقدي التي كانت متبعة في

الشركة، وهذا ما تمثله نسب السيولة التي كلما ارتفعت النسبة كان ذلك يمثل هامش أمان قوي للشركة.

كما يتبين أنه خلال عام 2013 بلغت أعلى نسبة تداول، بينما في عام 2015 بلغت أعلى نسبة تداول سريعة ونسبة جاهزية نقدية مما يبين أن الشركة خلال عام 2015 كانت تمتع بنسبة أمان مرتفعة ناتجة عن قدرتها بالوفاء بالتزاماتها من موجوداتها النقدية فقط دون الاعتماد على المخزون.

2- نسب النشاط:

تبين نسب النشاط مدى كفاءة الشركة على الاستثمار الأمثل للموجودات وتحقيق أعلى ايراد ممكن، والجدول التالي يبين نسب النشاط كما يأتي:

الجدول رقم (05)					
نسب النشاط للأعوام المختلفة					
2015	2014	2013	2012	النسبة	البيان
0.52	0.79	0.80	0.53	قيمة المبيعات/ مجموع الموجودات	معدل دوران الموجودات
0.85	1.50	1.35	0.70	قيمة المبيعات/ مجموع الموجودات الثابتة	معدل دوران الموجودات الثابتة
1.34	1.68	1.93	2.11	قيمة المبيعات/ مجموع الموجودات المتداولة	معدل دوران الموجودات المتداولة
6.61	4.70	6.56	8.09	قيمة المبيعات/ مجموع المدينين	معدل دوران المدينين
54.43	76.58	54.89	44.51	أيام السنة / معدل دوران المديني	متوسط فترة التحصيل
14.43	21.48	27.02	6.65	أيام السنة / معدل دوران المدينين	متوسط فترة التحصيل

يتبين من الجدول السابق نسب النشاط المختلفة خلال الأعوام الأربعة كما يأتي:

أ- **معدل دوران الموجودات:** يبين معدل دوران الموجودات مدى قدرة الشركة على استثمار الموجودات في تحسين النشاط التشغيلي وتحسين الربحية، وعند المقارنة بين معدل دوران الموجودات للسنوات المختلفة يتبين أنه منخفض مقارنة مع قيمة الموجودات، مما يبين أن الشركة لم تستثمر موجوداتها على الوجه الأكمل في تحسين الإنتاجية والربحية.

كما يتبين من خلال المقارنة بين معدل العائد على الموجودات للأعوام أن معدل العائد على الموجودات ارتفع بشكل تدريجي خلال الأعوام 2012-2013-2014 والناجم عن تطور مبيعات الشركة خلال الأعوام الثلاث، بينما في عام 2015 يلاحظ انخفاض معدل العائد على الموجودات والناجم عن انخفاض قيمة المبيعات خلال عام 2015.

ب- **معدل دوران الموجودات الثابتة:** يبين معدل دوران الموجودات الثابتة مدى قدرة الشركة على استغلال موجوداتها الثابتة في تحسين نشاطها التشغيلي وتحسين قيمة مبيعاتها، ويلاحظ أنه ارتفع بشكل تدريجي خلال الأعوام 2012-2013-2014 ومن ثم انخفض خلال عام 2015 والناجم عن انخفاض كمية الإنتاج وقيمة المبيعات.

ت- **معدل دوران الموجودات المتداولة:** يتمثل بمدى مساهمة الموجودات المتداولة من مخزون ومدينون ونقدية في تحسين النشاط التشغيلي وتحسين الإنتاجية والمبيعات، ولاحظ تطورها خلال الأعوام 2012-2013 لتعود بالانخفاض عامي 2014-2015.

ث- **عند المقارنة بين معدل دوران المدينين وفترة التحصيل** خلال الأعوام الأربعة يلاحظ أن معدل دوران المدينين مرتفع خلال عام 2014 ليعود بالانخفاض خلال عام 2015، وذلك يبين اعتماد الشركة خلال عام 2014 على سياسة البيع الآجل أكثر من اعتمادها على سياسة البيع النقدي، وهذا ما تبينه أيضاً متوسط فترة التحصيل التي تتفاوت مدتها خلال الأعوام الأربعة.

ج- **يتبين من نسب النشاط بشكل عام** أن الشركة لم تستطيع تحقيق الاستغلال الأمثل لموجوداتها في تحسين نشاطها التشغيلي، كما يتبين انخفاض نسب النشاط خلال عام 2015 بشكل خاص، والناجم عن انخفاض كمية الإنتاج والمبيعات عام 2015.

كما يتبين أن إنتاجية وربحية الشركة تطورت خلال الأعوام 2012-2013 ليعود بالانخفاض عامي 2014-2015 لذا يتوجب على الشركة البحث عن أسباب انخفاض الإنتاجية والربحية خلال عام 2015 والعمل على تحسينها.

3- نسب الربحية:

تبين نسب الربحية مدى الربحية المحققة من النشاط التشغيلي للشركة، حيث تم بيان أثر كل مصروف من المصاريف المختلفة على تكلفة الوحدة المنتجة والمباعة وقيمة المبيعات وصافي الربح، وذلك لتحديد العناصر ذات التكلفة المرتفعة والتي تؤثر على ربحية الشركة بشكل مباشر.

كما تبين نسب الربحية مقدار الربحية المحققة لليرة المستثمرة في الشركة والمتمثلة بربحية رأس المال المستثمر بالشركة، والجدول التالي يمثل نسب الأداء التشغيلي والربحية والوزن النسبي لكل مصروف بالنسبة للمبيعات وصافي الربح، كما يأتي:

الجدول رقم (06)					
نسب الأداء التشغيلي والوزن النسبي لكل مصروف والربحية للأعوام المختلفة					
2015	2014	2013	2012	النسبة	البيان
0.465	0.443	0.537	0.479	المواد الأولية المستخدمة بالإنتاج / المبيعات	نسبة تكلفة المواد الأولية إلى المبيعات
1.331	1.197	1.682	1.397	المواد الأولية المستخدمة بالإنتاج / مجمل الربح	نسبة تكلفة المواد الأولية إلى مجمل الربح
0.026	0.019	0.055	0.062	الأجور المباشرة / المبيعات	نسبة تكلفة الأجور إلى المبيعات
0.074	0.052	0.173	0.181	الأجور المباشرة / مجمل الربح	نسبة تكلفة الأجور المباشرة إلى مجمل الربح
0.101	0.098	0.090	0.075	المصاريف الصناعية غير المباشرة / المبيعات	نسبة تكلفة م.ص.غ.م إلى المبيعات
0.289	0.265	0.284	0.219	المصاريف الصناعية غير المباشرة / مجمل الربح	نسبة تكلفة م.ص.غ.م إلى مجمل الربح
0.649	0.628	0.679	0.650	تكلفة الإنتاج التام / المبيعات	نسبة تكلفة الإنتاج التام إلى المبيعات
1.858	1.696	2.128	1.895	تكلفة الإنتاج التام / مجمل الربح	نسبة تكلفة الإنتاج التام إلى مجمل الربح
0.002	0.002	0.002	0.007	مصاريف البيع والتوزيع إلى المبيعات المستخدمة بالإنتاج / المبيعات	نسبة مصاريف البيع والتوزيع إلى المبيعات

0.008	0.006	0.008	0.023	مصاريف البيع والتوزيع / صافي الربح	نسبة مصاريف البيع والتوزيع إلى صافي الربح
0.310	0.335	0.273	0.304	صافي الربح/ المبيعات	ربحية المبيعات
0.349	0.370	0.319	0.343	مجمل الربح إلى المبيعات	نسبة مجمل الربح التشغيلي للمبيعات
0.005	0.008	0.011	0.012	التكاليف الخدمية / المبيعات	نسبة التكاليف الخدمية إلى المبيعات
0.015	0.023	0.039	0.038	التكاليف الخدمية / صافي الربح	نسبة التكاليف الخدمية إلى صافي الربح
0.035	0.028	0.035	0.028	التكاليف الإدارية / المبيعات	نسبة التكاليف الإدارية إلى المبيعات
0.112	0.084	0.130	0.092	التكاليف الإدارية / صافي الربح	نسبة التكاليف الإدارية إلى صافي الربح
0.887	0.904	0.855	0.885	صافي الربح / مجمل الربح	نسبة صافي الربح إلى مجمل الربح
0.202	0.386	0.291	0.199	صافي الربح / حقوق الملكية	ربحية حقوق الملكية
0.419	0.821	0.618	0.366	صافي الربح / رأس المال	ربحية رأس المال

يبين الجدول السابق نسبة كل مصروف بالنسبة لتكلفة الإنتاج التام والربحية

والمبيعات كما يأتي:

a- نسبة تكلفة المواد الأولية إلى المبيعات: تمثل هذه النسبة مقدار تغطية المبيعات لتكلفة المواد الأولية وما هو نصيب تكلفة المواد الأولية من المبيعات، ودراسة قيم هذه النسبة خلال الأعوام الأربعة يلاحظ أنها ارتفعت خلال عامي 2012-2013 لكنها انخفضت خلال عامي 2014-2015 والسبب في ذلك أنه خلال عام 2014 تم استخدام مواد بديلة ذات تكلفة منخفضة، لكن مع ذلك فإن هذه النسبة مرتفعة جداً حيث تجاوزت نسبتها 40% من قيمة المبيعات مما يتطلب، العمل على تخفيض الهدر في المواد الأولية.

b- نسب المواد الأولية بالنسبة لمجمل الربح: بدراسة قيم هذه النسب خلال الأعوام يتبين أن تكلفة المواد الأولية تتجاوز قيم الربح، مما يبين انخفاض ربحية الشركة خلال الأعوام الأربعة من جهة، ومن جهة أخرى يتبين ارتفاع تكلفة المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج.

c- نسبة الأجر المباشرة إلى مجمل الربح: تمثل هذه النسبة مقدار تغطية مجمل الربح وصافي الربح لمبلغ الرواتب والأجور خلال الأعوام الأربعة.

d- نسبة المصاريف الصناعية إلى مجمل الربح: بدراسة نسبة المصاريف الصناعية غير المباشرة إلى مجمل وصافي الربح، يتبين أن تكلفة المصاريف الصناعية تتجاوز نسبة 20% بالنسبة لصافي ومجمل الربح، مما يبين أن ربحية الشركة منخفضة ويجب العمل على تحسينها. والعمل على تخفيض تكلفة المصاريف الصناعية غير المباشرة.

e- نسبة تكلفة الإنتاج التام إلى المبيعات: بدراسة هذه النسبة يلاحظ انخفاض في قيمة المبيعات مقارنة مع تكلفة الإنتاج التام، وبالتالي يتبين أن سعر البيع منخفض مقارنة مع تكلفة الإنتاج التام، وبالتالي الشركة تحقق ربح منخفض من مبيعاتها، إضافة أنها لا تستطيع رفع سعر بيع منتجاتها بسبب المنافسة المرتفعة.

f- نسبة تكلفة الإنتاج التام إلى مجمل الربح:

يتبين أن هذه النسب منخفضة والسبب في ذلك يعود لانخفاض قيمة المبيعات مقارنة مع تكلفة الإنتاج التام.

g- نسبة مصاريف البيع والتوزيع إلى المبيعات: تمثل هذه النسبة قيمة مصاريف البيع والتوزيع التي تتحملها الوحدة المنتجة والمباعة، وبدراسة مصاريف البيع والتوزيع خلال الأعوام يتبين أن نسبتها تتراوح بين 0.2-0.7% من قيمة المبيعات.

h- نسبة صافي الربح للمبيعات: تمثل هذه النسبة ربحية المبيعات بعد استبعاد المصروفات المختلفة، ويتبين أن هذه النسبة منخفضة خلال الأعوام الأربعة حيث تراوحت بين 27-35% والسبب في ذلك يعود لانخفاض قيمة المبيعات من جهة وارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة والمباعة من المصاريف المختلفة من جهة أخرى.

i- نسبة مجمل الربح إلى المبيعات: ترتبط نسبة مجمل الربح ارتباط مباشر بالمبيعات وذلك لأنها لا تتضمن التكاليف الثابتة التي لا تخص العمية الإنتاجية والبيعية، ولكن بدراسة هذه النسبة يتبين أنها منخفضة جداً مما يبين انخفاض في سعر بيع الوحدة المنتجة والمباعة مقارنة مع ارتفاع تكلفة الإنتاج والبيع حيث تراوحت هذه النسبة خلال الأعوام بمقدار 30-37% وهي نسبة منخفضة.

z- نسبة التكاليف الخدمية لصافي الربح: تمثل هذه النسبة مقدار تغطية صافي الربح للتكاليف الخدمية، ويلاحظ أن هذه النسبة تتراوح بين 1.4-3.5% من صافي الربح،

وهذه النسبة يجب العمل على تخفيضها من خلال تخفيض التكاليف الخدمية قدر الإمكان وخاصة أنها لا ترتبط ارتباط مباشر بتكلفة الوحدة المنتجة والمباعة إنما تعتبر تكلفة غارقة تؤثر على صافي الربح.

k- نسبة التكاليف الإدارية إلى صافي الربح: يتبين من دراسة قيم هذه النسبة ارتفاع التكاليف الإدارية مقارنة مع صافي الربح، مما يتطلب العمل على تخفيض هذه النسبة.

l- نسبة صافي الربح إلى مجمل الربح: بالمقارنة بين نسبة صافي الربح إلى مجمل الربح يتبين أنها تراوحت خلال الأعوام بمقدار 85-90% من مجمل الربح، وهذه النسبة ناتجة عن ارتفاع قيم التكاليف الثابتة الإدارية والخدمية مما يتطلب العمل على تخفيضها.

m- نسبة صافي الربح إلى رأس المال المستثمر:

تمثل هذه النسبة معدل العائد على رأس المال المستثمر خلال الأعوام، ويلاحظ انخفاض هذه النسبة خلال الأعوام الأربعة وخاصة خلال عام 2012 حيث لم تتجاوز 20% والسبب في ذلك انخفاض الربح الناتج عن انخفاض قيمة المبيعات وارتفاع التكاليف وخاصة الثابتة.

n- نسبة صافي الربح إلى رأس المال: تمثل هذه النسبة معدل العائد على رأس المال، أي مقدار الربح الذي تحققه كل ليرة مستثمرة في النشاط التشغيلي للشركة، ويلاحظ انخفاضها خلال الأعوام وخاصة عام 2015 و2012 حيث لم تتجاوز 42%، لذا يجب على الشركة العمل على تحسين ربحيتها من خلال تحسين كمية المبيعات وتخفيض التكاليف المختلفة وخاصة الثابتة.

وبالتالي يتبين من خلال دراسة نسب الربحية أن الشركة تعاني من انخفاض في سعر بيع إنتاجها مقارنة مع تكلفة الوحدة المنتجة، إضافة لانخفاض كمية المبيعات، وارتفاع التكاليف وخاصة الثابتة منها، لذا يجب على الشركة العمل على تحسين مبيعاتها من خلال العمل على فتح أسواق جديدة، إضافة على العمل على تخفيض التكاليف الغارقة الثابتة كالخدمية والإدارية والتي لا تؤثر على جودة الإنتاج ولا ترتبط بالوحدات المنتجة بشكل مباشر، والعمل على التركيز على جودة الإنتاج، والتركيز على

إنتاج منتجات ذات جودة مرتفعة وبتكلفة منخفضة من أجل تعزيز وضع الشركة التنافسي.

4- دراسة قيم صافي رأس المال:

يبين الجدول التالي قيم صافي رأس المال والتي تبين مصادر التمويل في الشركة ومدى هامش الأمان الذي تتمتع به الشركة، كما يأتي:

الجدول رقم (07)					
قيم رأس المال العامل					
2015	2014	2013	2012	المعادلة	البيان
245,469,979	362,285,013	294,234,361	134,511,100	= رأس المال المستثمر - صافي الموجودات الثابتة	صافي رأس المال العامل
39,281,490-	62,473,743	5,251,775-	86,995,015-	= حقوق الملكية - صافي الموجودات الثابتة	صافي رأس المال العامل الخاص
284,751,469	299,811,270	299,486,136	221,506,115	= القروض طويلة الأجل	صافي رأس المال الخارجي

يبين الجدول السابق قيم رأس المال العامل كما يأتي:

❖ **صافي رأس المال العامل:** يتبين من قيم صافي رأس المال العامل أن الشركة خلال الأعوام الأربعة، تتمتع بهامش أمان قوي، وذلك نتيجة تمويل الموجودات الثابتة من مصادر التمويل طويلة الأجل، مما يخفف درجة المخاطرة بالنسبة للتمويل في الشركة، كما يلاحظ أن قيم صافي رأس المال تطورت بشكل تدريجي خلال الأعوام 2012-2013-2014، حيث بلغت خلال عام 2014 بمقدار 362,285,013 ل. س، بينما بلغ خلال عام 2015 بمقدار 245,469,979 ل. س، مما يبين أن الشركة تمول موجوداتها الثابتة من الأموال المستثمرة فيها فقط، مما يشكل هامش أمان مرتفع للشركة.

❖ **صافي رأس المال العامل الخاص:** يتبين من قيم رأس المال العامل الخاص أن جزء من الموجودات الثابتة يتم تمويله من القروض الخارجية، وهذا ما تبينه قيم صافي رأس المال العامل الخاص السالبة والتي تبين أن صافي قيمة الموجودات الثابتة أعلى من حقوق الملكية مما يبين أن الشركة تعتمد في تمويل جزء من موجوداتها الثابتة على القروض الخارجية. كما يتبين أن

نسبة اعتماد الشركة على القروض الخارجية خلال عامي 2012 و 2015 مرتفعة مقارنة مع عامي 2013 بينما خلال عام 2014 يلاحظ أن قيم رأس المال العامل مرتفعة مما يبين أن الشركة خلال عام 2014 لم تعتمد على القروض الخارجية في تمويل موجوداتها.

❖ **صافي رأس المال الخارجي:** يمثل قيم القروض الخارجية التي تعتمد عليها الشركة في تمويل موجوداتها الثابتة. ويتبين من قيم القروض الخارجية أنها مرتفعة خلال الأعوام الأربعة. من خلال دراسة نسب صافي رأس المال العامل يتبين أن الشركة خلال الأعوام الأربعة تتمتع بهامش أمان قوي متمثل بقدرتها على تمويل موجوداتها الثابتة من مصادر التمويل طويلة الأجل، دون الاعتماد على الديون قصيرة الأجل، مما يبين أن درجة المخاطرة التي تتحملها الشركة في اعتمادها على الديون قصيرة الأجل في تمويل موجوداتها الثابتة معدومة. لكن من جهة أخرى يتبين أن قيمة رأس المال العامل الخاص سالبة خلال الأعوام 2012-2013-2015، مما يبين أن الشركة تعتمد في تمويل جزء من موجوداتها الثابتة على مصادر التمويل الخارجية والمتمثلة بالقروض الخارجية.

5- درجة الرافعة التشغيلية: تحسب من العلاقة

$$\frac{\text{الربح الحدي}}{\text{صافي الربح}} = \text{الرافعة التشغيلية}$$

ويتم حساب الربح الحدي من خلال العلاقة التالي:

$$\text{الربح الحدي} = \text{كمية المبيعات} * (\text{سعر بيع الوحدة} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة})$$

التكاليف المتغيرة (تكلفة المواد الأولية + الرواتب والأجور + التأمينات الاجتماعية + المصاريف الصناعية المتغيرة المختلفة)

بينما صافي الربح قبل الفائدة والضريبة يمثل الربح الحدي مطروحاً منه التكاليف الثابتة، والجدول الآتي يبين مقدار التغير في الرافعة التشغيلية للأعوام الأربعة، كما يأتي:

الجدول رقم (08)				
حساب درجة الرافعة التشغيلية				
البيان	2012	2013	2014	2015
كمية المبيعات	696,036.04	1,262,325.75	1,457,508.82	791,264.00
سعر بيع الوحدة المنتجة	478.35	495.76	464.57	471.92

307.16	292.58	337.64	314.25	التكلفة المتغيرة للوحدة
130,365,732.86	250,679,390.47	199,592,169.07	114,216,830.97	الربح الحدي
14,689,164.83	24,155,994.54	28,900,538.80	13,146,315.32	التكاليف الثابتة
115,676,568.03	226,523,395.93	170,691,630.28	101,070,515.66	صافي الربح قبل الفائدة والضريبة
1.13	1.11	1.17	1.13	الرافعة التشغيلية

تبين الرافعة التشغيلية درجة استجابة التغير في الربح للتغير بالمبيعات، كلما ازدادت الرافعة التشغيلية زاد صافي الربح والعكس صحيح، كما تبين الرافعة التشغيلية درجة المخاطرة التي تتحملها الشركة نتيجة ارتفاع التكاليف الثابتة، حيث يلاحظ أنه خلال عام 2012 بلغت درجة الرافعة التشغيلية 1.13 أي كل ارتفاع بالمبيعات بمقدار ليرة واحدة يساعد في تحقيق ربح بمقدار 1.13 ليرة.

بينما خلال عام 2013 ارتفعت الرافعة التشغيلية لتصبح 1.17 أي كل زيادة بمقدار ليرة واحدة يعود على الشركة بعائد وزيادة بالربح بمقدار 1.17 ليرة.

خلال عام 2014 انخفضت درجة الرافعة التشغيلية بسبب ارتفاع التكاليف الثابتة حيث بلغت 1.11 أي كل زيادة في المبيعات بمقدار ليرة واحدة يؤدي إلى زيادة صافي الربح بمقدار 1.11 ليرة.

بينما في عام 2015 ارتفعت درجة المخاطرة نتيجة ارتفاع التكاليف الثابتة حيث بلغت الرافعة التشغيلية 1.13

وبالتالي يجب على الشركة العمل على تخفيض التكاليف الثابتة إلى أقصى درجة ممكنة من أجل الحد من تأثيرها على الربح وما يسبب ذلك من تعرض الشركة لدرجة مخاطرة أكبر.

النتائج:

- ساعدت النسب المالية في تقييم الأداء المالي والتشغيلي للشركة، حيث تبين من خلال النسب المالية ما يأتي:
- بينت نسب السيولة والتداول أن الشركة تتميز بهامش أمان قوي من خلال قدرتها على تغطية قيمة المطلوبات المتداولة من موجوداتها المتداولة.
 - يتبين من دراسة نسب النشاط أن الشركة لم تستطيع استغلال موجوداتها بالشكل الأمثل في تحسين نشاطها التشغيلي.
 - يتبين من خلال دراسة نسب الربحية في الشركة تعاني من انخفاض في ربحيتها مقارنة مع تكلفة التشغيل لديها والسبب في ذلك يعود لارتفاع حدة المنافسة وعدم القدرة على رفع أسعار مبيعاتها من جهة، إضافة لانخفاض كمية مبيعاتها خلال الأعوام، وارتفاع التكاليف الثابتة لديها من جهة أخرى.
 - تعتمد الشركة على المصادر الخارجية في تمويلها.

التوصيات:

- يوصي الباحث الشركات بالاعتماد على النسب المالية من أجل القدرة على تقييم الأداء المالي والتشغيلي للشركات وتحديد نقاط القوة والضعف التي تعانيها.
- يوصي الباحث باستخدام أدوات للتحليل المالي أخرى غير الأدوات التي تم الاعتماد عليها في البحث لتقييم الأداء وهل يتم الوصول لنفس النتائج.

المصادر والمراجع:**أولاً: المراجع العربية**

1. أحمد، محمود جلال والكسار، طلال (2009). "استخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي والتنبيه بالأزمات المالية للشركات" المؤتمر العلمي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.
2. إبراهيم، خالد ونايل، طه (2010). "أهمية تقييم الأداء باستعمال التحليل المالي" مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 3.

3. **الحيالي**، وليد ناجي(2007). "**التحليل المالي**" الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.
4. **الزاوي**، عادل صالح، و**حميد**، محمد مزعل (2012). "أهمية الرافعة التشغيلية والمالية في تعظيم أرباح المشاريع الصناعية دراسة تطبيقية" مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9.
5. **الشيخ**، فهمي مصطفى(2008). "**التحليل المالي**" الطبعة الأولى، القدس، فلسطين.
6. **عمار**، بن مالك(2011). "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منوري، الجزائر.
7. **مالك**، موسى فضل المولى(2007). "دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. BORHAN,H., et al. 2014- "The impact of financial ratios on the financial performance of a chemical company: The case of LyondellBasell Industries", World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development, Vol.10, No.2, pp.154-160.
2. DAS,S. 2017- "Measuring the performance through cash flow ratios – A study on CMC". Journal of Commerce & Accounting Research, Vol. 6, No. 4, pp.1-9.
3. HOSSAN, F. 2010- "Performance evaluation and ratio analysis of Pharmaceutical Company in Bangladesh", Master's thesis in international Business 15 ECTS, Department of Economic and Informatics, University West, pp.1 -63.
4. MUBASHIR, A.,& TARIQ, Y. Bin, 2017- "Application on Financial Ratios as a firm's key performance and failure indicator", Journal of Global Economics, Management and Business Research, Vol. 8, No. 1, pp.18 -27.
5. VEDD. R. 2015- "The Effect of Financial ratios, firm size & Operating Cash Flows on Stock Price: Evidence from The Latin America Industrial Sector" Journal of Business and Accounting, Vol. 8, No. 1.

The impact of the use of financial ratios in performance evaluation the companies - An applied study

Yousef Al-Abdullah Al-Ahmad

Associate Prof. Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Aleppo

Abstract:

This research aims to analyze the impact of using financial ratios in evaluating the performance of companies, and identifying the strengths and weaknesses points in it.

The applied study -which was conducted on a textile company- reached to that the financial ratios assist in evaluating the financial and operating performance of the company. It was showed from the financial ratios that:

- The liquidity and trading ratios showed that the company has a strong margin of safety through its ability to cover the current liabilities from its current assets, without any kind of risk.
- Through the study of activity ratios, it was showed that the company couldn't exploit its assets in the best way in improving its operational activity.
- Through the study of profitability ratios, it was showed that the company suffers from a decline in its profitability compared to its operating cost, and the reason for this is due to the sharp competition and the inability to raise the prices of its sales on the one hand, in addition to the decrease in the quantity of its sales during the years, and the increase of its fixed costs of the other hand.
- The company relies on external sources to finance itself.

Key words: Financial ratios, Financial statements, Performance evaluation.